

الفصل الثاني

مسئوليات رجل الأعمال

The Responsibilities of Businessman

J.R.Lucas

يقدم Lucas الحجج علي أن الرجال والسيدات في منظمات الأعمال لديهم التزامات أخلاقية تذهب إلي أبعد من مجرد تعظيم الأرباح وإطاعة القوانين . أفراد منظمات الأعمال لديهم دائماً أفق اتخاذ القرار ، ولا يتصرفون بصورة غير عقلانية بإعطاء امتيازات لأشياء أخرى بخلاف الأرباح المباشرة والبقاء داخل دائرة القانون . يستمر Lucas في تحديد الالتزامات التي يتمسك بها أفراد منظمات الأعمال ، والتي تترتب علي طبيعة الأعمال والدور الذي تؤديه في المجتمع . إنه يتناول بصفة خاصة علاقات منظمات الأعمال مع المساهمين ، مع أفرادها ، مع العملاء والموردين ، مع المنافسين ، ومع المجتمع ، والمسئوليات التي تنشأ عن هذه العلاقات.

أشياء تؤخذ في الاعتبار

- 1- يرفض Lucas فكرة أنه ليس من التفكير السليم بالنسبة لأفراد منظمات الأعمال أن يغطوا أي شئ بخلاف المحاولة لتعظيم الأرباح. لماذا ؟
- 2- لدي بعض أفراد منظمات الأعمال الشك حول فكرة أن لديهم التزامات أخرى بخلاف السعي إلي الأرباح ، ولكن Lucas يكتب بأن هنا الشك " انتقالي " اشرح ماذا يعني
- 3- ماذا لدي ذهن Lucas عندما يكتب ، " التعاون ، وليس التنافس أكثر أوجه منظمات الأعمال أهمية ؟
- 4- يحدد C.B.Handy ست فئات من أصحاب المصلحة المختلفين والذين يمكن أن يكون لدي منظمات الأعمال التزامات تجاههم . من هم ؟ ماذا أضاف Lucas إلي هذه القائمة ؟
- 5- لماذا يعتقد Lucas بأن المساهمين لا يمتلكون شركتهم ؟

- 6- يعتقد Lucas بأنه يمكن أن يكون لدي منظمات الأعمال التزامات تجاه منافسيها ماذا لديه في ذهنه ؟
- 7- في نهاية هذا الفصل يكتب Lucas بأن أفراد منظمات الأعمال غالباً ضحايا "تصورات ذهنية خاطئة" عن أنفسهم . ماذا يعني بذلك ؟

القسم الأول

يذكر الكثير من المفكرين إمكانية أن يكون لدي أفراد منظمات الأعمال مسئوليات أو التزامات أخلاقية . ليس لدي أفراد منظمات الأعمال أي بديل آخر ، في ضوء منافسة السوق ، غير أن يشتري بأقل الأسعار ويبيع بأعلى سعر كلما أمكنهم ذلك . علي أية حال ، سوف يكون من غير المعقول - إذا كان هذا ممكناً عملياً - ألا يفعل ذلك . لا يمكن أنكار أن هناك إطار قانوني يجب علي أفراد منظمات الأعمال أن يعملوا خلاله . ذلك كل شيء ، وإلى المدى الذي يحافظ فيه صاحب المشروع أو من يمثله علي بنود القانون وأحكامه ، فإنه حر في تعظيم أرباحه دون أية قيود للاعتبارات الأخلاقية أو الاجتماعية أو أية إحساس أبعد بالمسئولية علي ما يفعله .

هذه الرؤية خاطئة . الحتمية الاقتصادية مزيفة . القوانين الصارمة للعرض والطلب ليست مصنوعة من حديد ، وتعبر عن ميول فقط ، دون تثبيت أي شيء ، وبدون ترك مساحة للاختبار . في الشئون الاقتصادية نواجه غالباً بقرارات ، وغالباً نستطيع أن نختار بين عدد من بدائل سلسلة من الإجراءات . الأمر يعود إلينا فيما نفعله ، إننا قوي مسئولة ، وقد نسأل لتفسير لماذا فعلنا ما فعلناه .

أيضاً التشريعات لا تلتقط سلسلة واحدة من الإجراءات باعتبارها المسار الوحيد الواجب اتخاذه . إنها لا تشير إلي أنه من غير الصواب أو

التفكير السليم أن تفعل شيئاً ما آخر بخلاف تعظيم الأرباح . من الخطأ تفسير العقلانية في ضوء التعظيم . علي الرغم من أن بعض الاقتصاديين ، تأثراً " بنظرية المباريات " يقدمون تعظيم الأرباح بهذا المعني ، فإنها تظهر ، كما في حالة معضلة السجناء ، بصورة غير متماسكة . لأنه عندما يسعى كل فرد لتعظيم مردوداته الخاصة ، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلي مخزجات مثالية فرعية تقيم من منظور التعظيم . قد يبدو التعظيم كفكرة جيدة بالنسبة لي بصرف النظر عما يفعله الآخرون . ولكن إذا كانت الفكرة واقعياً ، جيدة بالنسبة لي ، فإنها تكون جيدة بالنسبة لهم أيضاً ، وسوف نكون جميعاً في حالة أسوأ مما لو تبني كل منا سياسة تأخذ في اعتبارها مصلحة الآخرين كما نهتم بمصلحتنا . تتطلب العقلانية ، ليس فقط التعظيم ، ولكن أيضاً في توسيع نطاق اهتماماتنا . نحن نقبل أنه سوف يكون من الغباء أن يتم توجيهنا فقط من خلال المردودات السريعة دون أن تأخذ في الاعتبار تلك الخاصة بالمستقبل ؛ أننا نحتاج ليس فقط لتوسيع رؤيتنا بمضي الوقت ، ولكن لكي تشمل المزيد من الأشخاص ، الانتماء إلي جماعات محددة ، وأن يكون تفكيرنا ليس فقط من أجل مصلحتي الذاتية ، ولكن أيضاً مصلحتنا الجماعية .

من الخطأ أيضاً الاعتقاد بأنه بمجرد وضع القانون ، يصبح رجل الأعمال حراً لملاحقة الأرباح في إطار الحدود التي وضعها القانون . يمكن أن تمثل المعايير التي وضعها القانون الحدود الدنيا فقط ، وليست بديلاً للمعايير الأخلاقية ، ولكنها تحتاج إلي أن تكون مكملاً لها . نحن نعترف بأن هناك التزام أخلاقي بإطاعة القانون ، وأن كل نظام قانوني يحرك المزيد من التدريس الأخلاقي ، وأن تلك الاعتبارات الأخلاقية ، لها تأثير مهم علي تفسير وتطوير القوانين . سوف ينهار النظام القانوني ، ما لم يكون مطاعاً من معظم الناس ، وفي معظم الأوقات ، وما لم يقول الشهود الحقيقة كاملة ،

وما لم يحصل القضاة والمحققون إلي أحكام أمينة ، دون أن يكون ذلك تحت تهديد الإكراه والقهر . نحن نريد القوانين لكي تطبق في مناسبات معينة ، لأن المجتمع المدني علي خلاف بعض الجمعيات التطوعية ، غير انتقائي ، ويحتوي علي أعضاء لا يهتمون كثيراً بالالتزام بالقانون ، وسوف يهزءون به إذا استطاعوا ، وإذا استطاعوا مخالفته سوف يقاضونهم الآخرون . ولذلك يجب أن يتم تدعيم القانون بالتهديد بالعقوبات القهرية . ولكن لأن هذه العقوبات قاسية ، يجب أن يكون تطبيقها خاضعاً للكثير من الإجراءات الوقائية . نحن نحتاج إلي محاكمات ، وأكوام من الأدلة والبراهين ، وعادة نكون حذرين حول إصدار تشريعات ضد بعض السلوكيات المعترف بأنها آثمة بسبب صعوبة تطبيق القانون ، أو الابتزاز التهديدي بالفضيحة ، أو لأسباب كثيرة قوية أخرى . وحيث أن المعيار الذي يفرضه القانون يمثل بالضرورة الحد الأدنى ، بمعنى المستوي التالي المقبول في الحياة الاجتماعية والتجارية .

يوجد البعض من هذه المعايير لدي أفراد منظمات الأعمال ، علي الرغم من أنها ، توفر حيزاً محدوداً لاتخاذ القرارات ، فإنها ليست بعيدة عن العقلانية ، إذا أخذت في الاعتبار نطاقاً واسعاً من الاهتمامات ، بدلاً من مجرد تعظيم الأرباح الفردية السريعة ، ومهامها القانونية لا تنقل كاهل منظمات الأعمال بصفة عامة . عندما تقرر ماذا تفعل ، وتبرر القرارات التي تتخذ بعد ذلك ، فإنه توجد أسباب متنوعة ، مع وضد سلسلة الإجراءات المختلفة التي تتعرض لها مثل هذه القرارات . ليس بالضرورة أن تكون هذه الأسباب قاصرة علي تعظيم الأرباح داخل الإطار القانوني .

... الشركات أشخاص معنوية وليست طبيعية ، بمعنى أنه ليس لها أرواح : لا يمكن استدعاؤها للشهادة ، للاستقامة الفنية ، لأن تكون نموذجاً

للتدين ، أن تؤثر على نفسها مصلحة الغير ، ولكنها لا تدعى بأن الالتزامات العامة العادية الخاصة بالمجتمع لا تنطبق عليها . تنشأ هذه الالتزامات من الأنشطة التي نخرط فيها والسياق الذي نعمل في إطاره ، وتطبق على منظمات الأعمال بنفس القدر الذي تطبق به على المشروعات الأخرى ، ليس بسبب أن لها أرواح ، ولكن لأنها مراكز اتخاذ القرار .

سوف لا يزال من الممكن لفرد منظمات الأعمال أن يبقَى متشككاً . دائماً مذهب الشك ممكن ولكن له ثمن : يمكن لأصحاب العقول الجامدة أن يتجاهلوا كل اهتمام بالبيئة كعقلية تتسم بالعنف أو الفوضى غير الواقعية ، ويمكن أن يوجَل مدفوعاته إلي الموردين إلي آخر لحظة ممكنة ، ولكن عندما تتصل به عصابات " المافيا " ، وتقرح عليه أن يشتري الحماية من الهجوم الذي يحرق ممتلكاته ، فإنه من المحتمل أن يفقد كل ثروته ويتحول إلي مصاف الفقراء . أنه يؤمن بشدة بحكم القانون ، وأن ذلك العنف لا مكان له في المجتمع المتمدين . إن شكه ، باختصار ، انتقائي . ومن المحتمل أن يتحول كل اختيار من فرضيات الشك إلي تنافر وعدم تماسك . تحتاج الحجج المختلفة إلي إظهار مواقف مختلفة غير قابلة للدفاع عنها . ومع كل موقف يوجد تناقص بين المصلحة الذاتية الحالية المدركة من منظور ضيق الأفق ، وبين سبب ذي نطاق واسع يطلق عليه بصورة ملائمة " أخلاقي " تبقي الأخلاقية والمصلحة الذاتية متعارضتان ، ولكن كل ترجمة للمصلحة الذاتية ينظر إليها في النهاية علي إنها بعيدة عن الفكر المتحرر الواعي . الشك دائماً ممكن ، ولكن لا يكون أبداً رشيداً ومعقولاً علي المدى الطويل .

القسم الثاني

الأسباب الإيجابية لالتزام الفرد في منظمات الأعمال تتبع من طبيعة الأعمال. علي عكس المفاهيم الحالية ، منظمات الأعمال أساساً أنشطة تعاونية . سوف لا تحدث التعاملات في منظمات الأعمال ، ما لم يكن هناك ثمار ذاتية للتعاون ، والتي يمكن أن تفيد كلا الطرفين ، ربما عن طريق بعض التسويات المالية . العمليات في منظمات الأعمال تقوم أساساً علي طرفين يستفيد كل منهما عند إتمامها . التعاون وليس التنافس هو الوجه الأكثر أهمية في منظمات الأعمال ، وعلي الرغم من أن المنافسة تبقى محورية ، فإن الكيان التعاوني يشكل الأرضية الصلبة لكثير من الالتزامات ، والتي يجب أن يعترف بها الأفراد في منظمات الأعمال سواء كانوا مستثمرين أو مديرين . الأكثر من هذا أن التعاون عادة طويل الأجل ونو نطاق واسع ، وأية عملية بعيدة عن هذا هي الاستثناء وليس القاعدة . نمطياً مشروع الأعمال عملية مستمرة بمضي الوقت ، وموضوعة داخل إطار اجتماعي محدد من الفهم المتبادل . إنني أبيع إلي العملاء الذين هم معتادون علي شراء نوع السلع التي أبيعها ، وأشتري من الموردين الذين يكسبون دخولهم ومعيشتهم من التوريد المنتظم والذي يعتمد عليه من السلع والخدمات إلي من يريونها . تتبع التزامات أفراد منظمات الأعمال من الطبيعة التعاونية للأعمال والقيم المشتركة والفهم المتبادل للمنظمات التعاونية التي تحدث في إطارها تعاملات منظمات الأعمال .

في كثير من الحالات يكون الكيان التعاوني واضحاً . ذلك لأن المساهمين ، أولي الأمر ، الزملاء ، والعاملين يتعاون مع ذلك الفرد في دائرة الأعمال الذي يكون قادراً علي إدارة الأعمال . والقيم المشتركة التي

يقوم عليها ذلك التعاون تشكل عدداً من الاعتبارات التي يجب أن يأخذها في اعتباره عندما يتخذ قراراته . وبالضبط ما هي واجباته نحو المساهمين ، أولي الأمر ، الزملاء ، والعاملين . والأكثر إشكالية عليه أن يفكر في كيفية حل صراعات هذه الواجبات ، وهذا أيضا يكون موضع نظر الأطراف المتعاونة . ولكن من الصعب الادعاء جدليا بأنه ملتزم بواجباته تجاههم ، وأن هذه الواجبات تتبع من كونهم أعضاء فاعلين في نفس مشروع الأعمال . ومع ذلك ، فإنه يمكن إقامة حجة جدليا بأن صاحب العمل عليه واجبات أيضا لعملائه ، للموردين - وحتى للمنافسين - لأنه في هذه الحالات ، نكون أكثر وعياً مباشرة بأوجه الخصومة والتنافس للعلاقة ، والتي تبدو خارجية تماماً . وواقعياً ، هذه العلاقة خارجية إلي حد كبير ، يوجد عنصر خصومة في المساومة مع الموردين أو العملاء ؛ والمتنافسون يتنافسون . ولكن المساومات لا يمكن أن تحدث ما لم يكن هناك بعض فائض المتعاونين الذي تدور المساومة حوله ، وسوف لا يوجد من يجري صفقات معي فقط من أجل سواد عيوني . عندما أعد نفسي لتلبية رغبات وحاجات الشخص الآخر ، عندها سوف يكون ذلك الشخص مستعداً لعقد صفقات معي . ولذلك ، إذا كنت أنا ذلك الشخص الذي يريد الناس أن يعقد صفقات معه ، يجب أن أرى نفسي كما يراني الآخرون ، وأن أراها علي أن الصفقات معي جيدة من وجهة نظرهم الخاصة . علي الرغم ، أنني قد أكون ناجحاً في أن احصل علي أسعار مبالغ فيها من العملاء ، ولكنني لا أستطيع أن أبني أعالمي علي هذا الأساس فقط ، ذلك ، لأنني لا أستطيع أن أبرر لماذا يجب أن يرغب الناس في التعامل معي . هناك فرق كبير بين الطبيب الجيد ، والطبيب الناجح ، ولذلك ، يمكننا أن نتبع تعليمات " أفلاطون " في كتابه الأول عن " الجمهورية " حيث قدم الحجة علي أن دور رجل الأعمال يتحدد اجتماعياً في

ضوء ما يقدمه من خدمات إلي الآخرين . توفر هذه معايير علي ما إذا كان يقدم دوره بصورة جيدة أو ضعيفة ، ويقيم الأسباب القوية للالتزامه تجاه الآخرين الذين يعقد معهم الصفقات ويجري التعاملات . المنافسون يشاركونني هذا ، ونحن معا قد نحتاج إلي أن نتمسك بالمعايير ونتأكد من أن الجمهور يخدم بصورة جيدة من أفرادنا وتجاربتنا بصفة عامة . فيما وراء هذه القيم المشتركة ، يوجد الالتزام الأكثر بعداً والمتمثل في الإنسانية المشتركة ، والتي تدعونا إلي إدراك الناس الآخرين علي أنهم زملاء عضوية في الإنسانية . ولذلك ، حتى إذا لم يكن هناك مصلحة مشتركة مع من أتعامل معهم من العملاء ، الموردين ، أو المنافسين ، سأظل في حاجة إلي معاملتهم كأشخاص ، لكل منهم وجهة نظره الخاصة ، والتي أحمل تجاهها ، انطلاقاً من العدالة ، بعض الالتزامات للتعامل المنصف والأمين .

القسم الثالث

يميز C.B Handy بين ستة فئات مختلفة من أصحاب المصلحة Stakeholders ، والذين يجب أن يأخذ متخذ القرار اهتماماتهم في الاعتبار: الممولين ، العاملين ، الموردين ، العملاء ، البيئة والمجتمع ككل ، ويناقش بأن هذه الفئات الست تشكل شكلاً سداسياً علي متخذ القرار أن يوازن بين الإلتزامات المختلفة ، وأحياناً المتصارعة . قد يتم عمل المزيد من التمييز لهذه الفئات . يوجد المساهمون في موقف مختلف عن الدائنين الآخرين . يحمل العاملون التزامات تجاه أصحاب الأعمال ، والعكس صحيح . تتضمن الإلتزامات تجاه المجتمع ككل التزامات تجاه المجتمع المحلي ، تجاه الأمة ، وربما تجاه المجتمع الدولي وكل البشرية . تعترف كثير من

الشركات أيضاً ببعض الالتزام تجاه صناعتها أو تجارتها . يوجد بعض
الالتزام بالممارسة الأمنية والعادلة تجاه المنافسين ، قد نلخص :

Shareholders	1 - المساهمون
Employee and employers	2 - العاملون وأصحاب العمل
Customers	3 - العملاء
Suppliers	4 - الموردون
Creditors	5 - الدائنون
Competitors	6 - المنافسون
Trade or profession	7 - التجارة أو المهنة
The local community	8 - المجتمع المحلي
The state	9 - الدولة
The international community and mankind generally	10 - المجتمع العالمي والإنسانية بصفة عامة
The environment	11 - البيئة

من المغربي أن تصف هذه كواجبات . بالتأكيد يمكننا أن نحاصر
رجل الأعمال بأن يشرح سبب فشله في أن يأخذ في اعتباره مصلحة
المساهمين ، العاملين ، المحليات ، المستوى القومي أو البيئة ، وإذا أعيدت
صياغة السؤال : لماذا يجب عليّ أن .. ؟ إنها ليست من أعمالي أو واجباتي
، فإن هذه الإجابة تكون جوفاء . ولكن كلمة " واجب " تشير إلي قوة حجة
الالتزام التي لا تتحقق غالباً . واجبات نقادي العنف والأمانة قوية الحجة ،
ولكن كثيراً من الالتزامات ظاهري فقط ، وقد يتجاهله الآخرون . يجب أن
تبقى مشروعات الأعمال وأن تستمر ، وهذا قد يتطلب الاستغناء ليس فقط
عن العامل غير الكفاء ، ولكن أيضاً العامل المجد والمثابر . قد يشعر رجل

أو فرد دائرة الأعمال ، عندما يواجه بحالات الطلب الأخلاقي الذي لا ينتهي بصورة ظاهرة بالميل لاتباع " المذهب الميكيافيللي " ويبعد الأخلاق إلى عالم خاص ، علي أنها غير عملية في تسيير شئون الأعمال الخطيرة . هذا خطأ . نستطيع أن نحمي أنفسنا ضد ذلك الخطأ ، ليس بالحديث عن واجبات قاطعة ونهائية ، ولكن عن أسباب الالتزام . لست مجبراً دائماً علي إبقاء العاملين غير الأكفاء أو الزائدين عن الحاجة ، ولكنني أحمل تجاههم بعض الالتزامات. إذا كانت حياة المشروع تعتمد علي هذا الإجراء ، يجب أن اتخذ القرار الصعب : ولكنني لست عادة عند هذه النقطة الأبعد . قد أستطيع تأجيل حالات الاستغناء ، إعطاء إنذارات في حالة عدم الكفاءة ، وإخطار لفترة زمنية طويلة في حالة الأعداد الزائدة . ليست المسألة " هذا أو الطوفان " . ليس مطلوباً من صاحب العمل أو مديره أن يكون دائماً ليناً . ولكنه لا يحتاج أيضاً أن يكون قاسياً دائماً بطبيعة الحال .

الالتزامات تجاه المساهمين والعاملين ، والالتزامات من المساهمين والعاملين تتبع من الاهتمامات المشتركة . الالتزامات تجاه العملاء ، الموردين ، الدائنين ، والمنافسين أساساً التزامات خارجية تتبع من اعترافنا بمصداقية وجهة نظر الشخص الآخر كشرط ضروري وصولاً إلي الإحساس المتماسك لأنشطة الأعمال . ولكن في كل من هذه الحالات تطبق أيضاً الاعتبارات الأخرى ، وما يتبقى هي مزيج من الحالات الواضحة .

القسم الرابع

يعتقد غالباً أن الشركات المحدودة العامة يمتلكها أصحاب الأسهم ، ومن ثم فإن الالتزامات تجاه المساهمين في أقصى درجة من الاهتمام . ولكن يمكن القول علي نحو صارم بأن المساهمين لا يمتلكون شركتهم . تعتبر الشركات

العامة المحدودة كيانات مصطنعة ، التي للمساهمين فيها حقوق محددة ، ولأن التزاماتهم محدودة ، فإن حقوقهم أيضا محدودة . علي أعضاء مجلس الإدارة التزامات معينة ينص عليها القانون ، وخاصة في الإشراف علي التعاقدات (المناقصات والمزايدات) ، وبصفة عامة العمل علي ازدهار الشركة . ولكن الالتزام الأخير لا يطغي علي كل الالتزامات الأخرى . المديرين ليسوا مقبدين بالتزام ما لإجراء مفاوضات أو مساومات في أعلي مستوي ممكن من التشدد في كل حالة ، وفي كل مناسبة من أجل تعظيم عائدات الأسهم . علي الرغم من أنهم مكلفون للسعي إلي تحقيق الأرباح ، فإن لديهم - كما هو الحال مع الناس الذين يفوضون للعمل باسم آخرين - بعض الحرية للتصرف والاختيار ، وذلك في كيفية تنفيذ وكتهم عن الآخرين ، ولديهم صلاحية أخذ عوامل أخرى في الاعتبار . تقرير زيادات في الأجور والمرتبات ؛ قد يعني أموالا أقل متاحة في الحال لكوبونات المساهمين ، ولكنها قد تثبت أنها أكثر ربحية في الأجل الطويل ، وقد تدعم مركز الشركة . علي الرغم من أن المساهمين قد يخطرون مجلس إدارة شركتهم علي العمل علي زيادة الأرباح مباشرة ، وعلي تضيق بند الأجور والمرتبات إلي أقصى حد ممكن ، فإنه لا يمكن افتراض أن المساهمين يريدون - كشيء متوقع - استنزاف دخول العاملين . الافتراض الطبيعي أنهم يريدون أن تكون شركتهم موضع فخرهم ، وأنها تعامل العاملين بها علي نحو عادل ، وأنها تقدم ما تستطيعه للمجتمع المحلي الذي تعمل داخله ، وللسياق الأرحب الذي تمارس فيها أعمالها . إنها مسألة درجة : شركة Pilkington ذات التميز في الكرم ، والاهتمام بالمجتمع تعطي ما يزيد علي 0.4 في المائة من أرباحها كهدايا خيرية (Sorell and Hendry 1994) . فقط المساهمون كثيرون المطالب هم الذين يستطيعون الإصرار علي زيادة

أرباح أسهمهم ولو بنسبة ضئيلة ، بدلاً من قيام شركتهم بأداء دورها في محيط عملياتها الإنتاجية .

علي المساهمين واجبات . البعض نص عليها القانون - غالباً تتعلق بمعاملة المساهمين الآخرين بصورة عادلة عند امتلاكهم أغلبية الأسهم . تتبع الواجبات الأخرى من حقيقة أن كل مساهم يستمد بعض المزايا من العمليات التشغيلية لشركته ، ويمكنه أن يجعل صوته مسموعاً أثناء اجتماعات الجمعية العمومية . ينكر كثيرون من المفكرين حديثاً وجود أية التزامات علي المساهمين - دافعهم لشراء الأسهم الحصول علي الأموال ، وهذا هو اهتمامهم الوحيد . ولكن الحجة عبارة عن استنتاج لا يتفق مع المقدمات : توجد أشياء كثيرة أفعالها للحصول علي الأموال ، ولكن هذا لا يبطل مسئولياتي في الموضوع . قد استثمر أموالي في الأراضي أو في المباني المنزلية ، ولكنني أظل معرضاً للنقد ، إذا أصبحت الأرض تمثل إزعاجاً أو أذى عاماً ، أو استخدمت المنازل لأغراض غير أخلاقية . قد استثمرت بعض أموال صناديق المعاشات في أعمال فنية . ولكن إذا تقدمت تلك الأعمال الفنية ، وأحيلت إلي أكوام الخردة أو المخلفات ، يجب أن نعتقد بأن الأموال لم تحظ فقط باستثمار جيد ، ولكن القائمين علي صناديق المعاشات تصرفوا تصرفاً غير مسئول . بالمثل ، عندما أمتلك أسهماً ، لا أستطيع أن أهرب من التزامات الملكية ، بحجة أنني امتلكتها من أجل كسب الأموال .

القسم الخامس

أحد الأسباب حول قلق المفكرين من التركيز علي أن واجب المديرين في تعظيم ربح المساهمين يتمثل في أن المطالبات التنافسية الأخرى قد تقدمت وأن المديرين يخشون أن تتحول الشركات بحيث يصبح كل منها البقرة

الطوب ، والتي تدار لمصلحة أطراف أخرى ؛ والأكثر وضوحاً لصالح العاملين بها ، ولكنهم ليسوا الطرف الوحيد . تتبع الالتزامات من المشروع المشترك ، حيث ينخرط العاملون في أداء ما يطلبه منهم صاحب العمل ، في مقابل ما يحصلون عليه من أجر . يوجد وجهان لهذه العلاقة : ليس فقط الخارجية ، تلك التي توصف بالخصومة ، والتي تتبع من المشروع العام ، حيث تتعارض مصالح الأطراف ، ولكن أيضاً العلاقة التي توصف بالتعاونية، والتي تتبع من المشروع المشترك والذي يولد الفائض المتاح للتقسيم فيما بينهم .

يخبر صاحب العمل العامل بما يفعله ، ولذلك يشاركه المسؤولية فيما يفعله . كل منهما مسئول ، ولكن علي صاحب العمل الجزء الأكبر من المسؤولية . إنه مدين للعامل بمسؤولية إعطائه الحجم الملائم من التوجيه لأداء الوظيفة ، لا يحرمه من كل أشكال حرية التصرف ولا يتركه بدون أهداف واضحة ، ويتأكد من أنه لا يفعل شيئاً غير قانوني ، أحمق ، أو غير أخلاقي ... بالمثل ، العامل مدين لصاحب العمل بمسؤولية تنفيذ التعليمات بكفاءة ، وممارسة حريته في التصرف المسئول .

لأن صاحب العمل يتحمل مسؤولية أكبر ، فإنه من المعقول أن تكون أعباؤه أكبر ، وبالتالي يكون نصيبه من المزايا والفوائد المترتبة علي المشروع أكبر . علي الرغم من أن معظم تعاقدات العمل قصيرة الأجل ، فإن معظمها عملياً طويل الأجل إلي حد معقول . لا يستطيع أصحاب الأعمال أن يدربوا العاملين كل أسبوع . ويقدر العاملون الأمن الوظيفي . إنه من المعقول بالنسبة لصاحب العمل ، في حالة غياب الرفاهية التي توفرها الدولة ، أن يتحمل بعض أخطار الأمراض الصحية ، لأن تكلفة غياب أحد العاملين يمثل جزءاً زهيداً من ميزانيته ، وتشكل قيمة لا تذكر مقارنة

بإجمالي القوي العاملة ، بينما فقد الأجر الأسبوعي هو بمثابة كارثة بالنسبة للعامل الفرد ، وبنفس الطريقة . بالرغم من أنه يجب علي الطرفين أن يخطر كل منها الطرف الآخر عند الرغبة في إنهاء التعاقد قبل التاريخ المرغوب بفترة زمنية طويلة ، فإن الالتزام أكبر علي عاتق صاحب العمل أن يفعل هذا. ولكن علي الرغم من أن هذه الالتزامات حقيقية ، ولكنها ليست ممتدة بدون تحديد سقف زمني . قد يتم الاستغناء ليس فقط عن العاطل وغير الكفاء ، ولكن أيضا العامل المجد إذا كان يمثل أعداداً زائدة عن الحاجة ، وأن توظيفه لم يعد مربحاً . ليس من مهام صاحب العمل أن يوفر التوظيف ، بل أنه حديثاً أصبح من المشكوك فيه أن يكون هذا مسئولية الدولة أيضا .

يعتقد كثير من الناس أنه يجب أن يكون للعاملين نصيباً في الأرباح ، وأن من شأن هذا أن يزيل عنصر الخصومة من علاقة العمل . أنه ترتيب قابل للتطبيق ، تبنته مجموعة صغيرة من الشركات ، ولكن تحيطه بعض الصعوبات . لا يزال هناك وجه للاختلاف في تحديد الحصة التي يجب أن يحصل عليها كل عامل . يضاف إلي ذلك ، أن الأرباح غير مؤكدة ، ويمكن أن تفشل في التحقق في السنوات السيئة . قليل من العاملين يمكنهم الصمود أمام تراجع دخولهم لفترات طويلة . أنهم منطقياً ينفرون من المخاطرة ، ولذلك ، من الطبيعي بالنسبة للعاملين أن يرغبوا في عائد ثابت ، بدلاً من حصة كبيرة ولكن ليست مؤكدة ، كما في حالة النصيب في الأرباح . مرة أخرى ، الذين يحملون أسهماً قابلة للتداول في البورصة يكونون في حالة استرخاء إلي حد ما حول عائدات أسهمهم الحالية من أجل النمو في المستقبل، بينما العامل الذي يقترب من سن الإحالة إلي التقاعد ، أو يفكر في تغيير وظيفته إلي شركة أخرى لا يكون لديه حافز لتدعيم سياسات إعادة ضخ الأرباح في الشركة . لا يوجد من بين هذه الاعتراضات ما هو حاسم ،

ولكنها مجتمعه تفترض أن دفع أجور ومرتبات ثابتة للعاملين بدلاً من بعض المشاركة في الأرباح تعبر عن سياسة عادلة ومقبولة .

عند المساومة حول الأجور تكون مصلحة رب العمل ومصلحة العامل متضاربة ، ولكن المعارضة الحالية تكون أكبر إذا تعلق الوضع بالمشاركة في الأرباح طويلة الأجل . إنه في مصلحة الطرفين ، وفي المواقف الأخرى المماثلة ، أن تستمر علاقتهما ، ويجب أن ينظر إلي هذه العلاقة علي أنها مربحة لكلا الطرفين . هذه الاعتبارات ليست كافية لتحديد الأجر العادل بالضبط أو السعر العادل بالضبط : عادة ، نحن نتركها إلي السوق لتحديد معدل الأجور الجاري ، وعادة دفع المعدلات الجارية يعتبر منصفاً بدرجة كافية ، ولكن السوق ليس كاملاً في حد ذاته ، ودفع معدلات الأجور يمكن أن تكون غير منصفة ؛ . أننا نستطيع أن ننتقد صاحب العمل الذي يدفع الأجور التي تسد فقط رفق العامل وجوعه ، حتى إذا وجد عاملون بائسون مستعدون لقبول أجر الكفاف . أن الاتحاد العمالية يمكنها أن تقذف بالصناعات إلي حالة الإفلاس من خلال الإفراط في طلبات الزيادة في معدلات الأجور .

القسم السادس

العلاقة مع العملاء والموردين تعتبر خارجية بصورة أكبر كثيراً منها في حالة المساهمين أو العاملين . وتتبع الالتزامات من التوجه الآخر لتعاملات المشروع بدلاً من الارتباط طويل الأجل . تقليدياً تقع المسؤولية علي عاتق المشتري للتأكد من أن التعامل يتفق مع أغراضه : " علي المشتري أن يكون حذراً " لأنه هو الذي يستطيع أن يعرف ما هي حقيقة أولوياته ، وهو فقط

الذي يقرر الشراء من عدمه ، ولكن حتى في " العصور الوسطي " كانت هناك مؤهلات لهذا المبدأ

يبقى صحيحاً أن المشتري هو وحده الذي يقرر أولوياته و أن قرار الشراء النهائي بيده . ولكننا الآن نعرف أنه عند تقرير الشراء ، ليس هو الذي يفرض هواه الذاتي في حالة معينة . ولكن يفترض أن يتخذ اختياراً رشيداً لشراء بعض السلع أو بعض الخدمات من نوع ملائم ، وحينئذ يقع العبء علي البائع ، والذي يكون في وضع يسمح له بمعرفة ماذا عليه أن يبيع ، لكي يورد ما يتوقع أن يكون المشتري في حاجة إليه بدرجة معقولة . " علي المشتري أن يحذر " ترتب مسؤولية علي البائع لتلبية متطلبات نوع المشتري ، بحيث يميز نفسه علي أنه ذلك الشخص الذي لديه السلع أو الخدمات التي يجب أن تكون متوقعة لتحقيق رضا المشتري .

أولئك الذين يبيعون يحصلون علي وحدات معيارية من قيم مالية معتمدة . ولأنهم يستطيعون التأكد من أن أموال شخص ما علي نفس جودة الآخر . فإنه يجب عليهم أن يكونوا مستعدين لمعاملة كل العملاء الجدد علي قدم المساواة ، ولا يميزونهم عن البعض ولا يتقاضون منهم أسعاراً ابتزازية . في بعض التشريعات لا يسمح بمنح خصومات بالمرة دون الحصول علي إذن مسبق حتى بالنسبة للعملاء ذوي التعاملات طويلة الأجل ، وذات القيمة الحالية ، يسمح بالخصومات ، إذا أخذنا في الاعتبار عدم وقوع ضرر كبير علي الآخرين . سائقو التاكسي الذين يحصلون علي تعريفه ابتزازية من الأجانب غير المحصنين يكون سلوكهم غير عادل . لو أنني اعتمدت علي أن أحصل علي التعريفه المعيارية في ميدان تخصصي ، يجب أن يكون الآخرون قادرين علي الاعتماد عليّ بأنني أطلب فقط التعريفه المعيارية مقابل الخدمة المعيارية .

الكثير من منظمات الأعمال الحديثة ، بعضها أسماء معروفة ، تخذع مورديها بعدم تسديد مستحقات هؤلاء الموردين في التوقيت المتفق عليه . من المعتقدات الشائعة أن الإدارة المالية الماهرة هي التي تؤجل الدفع حتى اللحظة الأخيرة ، قبل صدور الوثيقة الرسمية لزيادة الأرصدة النقدية أو لتقاضي دفع فوائد علي المسحوبات علي المكشوف . لقد أفلست شركات صغيرة كثيرة نتيجة لذلك . الحقيقة التي تقول بأن الممارسة غير محرمة قانوناً تظهر شيئاً رديئاً ومكروها في ثقافة منظمات الأعمال البريطانية وفي بعض البلدان الأخرى والتي يجب أن يخجل منها رجال الأعمال ، بالطبع متروك للشركة ، وفي بعض الحالات المعقولة التفاوض حول ائتمان طويل الأجل . سوف يعكس ثمن التعاقد حينئذ هذه الحقيقة . الذي لا يمكن الدفاع عنه أن توافق علي الدفع في تاريخ معين وحينئذ لا تدفع . للأسباب التي ذكرت سابقاً ، يكون من الصعب والمكلف اللجوء إلي القانون . الالتزام أن تدفع في تاريخ متفق عليه ، وليس حينما تأمرك المحكمة بذلك .

القسم السابع

قد يبدو غريباً القول بأنه علينا واجبات تجاه منافسينا ، لأنه طبقاً للرؤية التقليدية ، يجب أن نقطع دابر المنافسة في مباراة صفرية القيمة ، حيث أن مكاسبهم تمثل خسارتنا . ولكن ، كما هو الوضع في حالة المباريات ، وفي دوائر المحاكم القانونية تظهر حقيقة أن الممارسة الخصومية لا تعني أنه لا توجد التزامات ، تعني فقط أن بعض الالتزامات لم تنفذ في هذه المواقف . الالتزامات بالأمانة والإنصاف في التعامل تحقق ما هو طيب في المنافسات الرياضية وفي أماكن السوق ، علي الرغم من وجود تضارب مصالح طبيعي، مع كل طرف يناضل من أجل النجاح ، حتى لو كان ذلك علي

حساب منافسه ، فإن هناك طرقاً مختلفة للتنافس ، وأنا نمتلك الإحساس
البديهي القوي بما هو منصف وما هو غير منصف . لتوفير سلعة جيدة أو
تقديم خدمة جيدة بسعر منخفض فهذا شيء منصف : ولكن عندما تحصل "
شركة الطيران البريطانية " علي أسماء الذين ينون السفر علي طائرات
شركة Virgin منافستها ، وتتصل بهم تليفونا ، عارضة عليهم طيرانا مقارنا
بأسعار مخفضة ، إنه بالتأكيد ينظر إليه علي أنه سلوك غير أخلاقي . إنها لم
تكن تتنافس علي مستوي ميدان اللعب ، بل إنها كانت تستخدم معلومات ليس
من حقها الحصول عليها لكي تقدم عروضاً خاصة ليست مفتوحة أمام
الجمهور العام ، لإغراء فقط أولئك الذين قد عقدوا العزم علي الطيران مع
Virgin لتغيير رأيهم .

القسم الثامن

علي الشركات واجبات تجاه المجتمع المحلي وتجاه السياق الأكثر اتساعاً .
الحجة الأساسية تلك التي أعطيت سابقاً بالفعل ، بأن الشركة كوحدة اقتصادية
تمثل مركز اتخاذ القرار ، ومن ثم قادرة ، وتحتاج إلي أن تأخذ في اعتبارها
اعتبارات متنوعة عند الوصول إلي قراراتها . بصفة خاصة ، تستطيع
الشركة بصورة معقولة أن تقام في المكان حيث تباشر عملياتها التشغيلية .
إن لديها القوة أن تحدث تغييراً في الطريقة التي تقع علي أساسها الأشياء في
موقعها المحلي . ويمكن أن تثار الأسئلة عن الأشياء التي تفعلها ، والتي
سوف يرغب رجل الأعمال المسئول أن يكون قادراً علي إجابتها بشكل
مرض ، ومن ثم يوضح أن المشروع هو بحق ، ممارسة تعاونية ، وليس
مجرد موضوع للمصلحة الذاتية . توجد ثلاثة مجموعات مختلفة من الجيران
يمكن تحديدها : المجتمع المحلي و المجتمع القومي - وربما - البشرية ككل .

يضاف إلى ذلك ، أننا نستطيع تحديد حالة من الجيرة غير شخصية - البيئة - بصفقتها أيضا مركز اهتمام . يمكن تفسير مسؤوليات الشركة تجاه المجتمع المحلي إلى حد معقول في صورة مدفوعاتها من العوائد والضرائب . ولكن أحيانا توجد حاجات خاصة والتي يكون المجتمع المحلي غير قادر علي تلبيةها ، أو فرص متاحة فقط لدي الشركة ، ومن ثم ، قد يكون هناك سبب وجيه لمزيد من الإجراءات . كما في حالات أخرى ، يمكن تبرير الإجراء في ضوء المصلحة الذاتية المستتيرة - إذا كان موقع الشركة جيدا ، والمجتمع المحلي مزدهرا ، سوف يرغب الأفراد في العمل لدي الشركة وعقد الصفقات معها ، - ولكن في كثير من الحالات يكون الدافع الأساسي أخلاقيا بالكامل .

عادة تكون الأنشطة الاقتصادية ملوثة ، وعادة يطلب من رجال الأعمال أن يأخذوا في اعتبارهم التأثيرات التي يحدثونها علي البيئة . يشعر البعض داخليا بالذنب ويتساءل كيف يمكنهم الحصول علي مشروع قانون كامل للصحة : آخرون أكثر جراءة ، ويقولون إنها مسؤولية المشرعين الذين عليهم أن يضعوا معايير مقبولة للانبعاث ، وفي داخل هذه الحدود فإنهم أحرار للقيام بما سوف يعظم أرباحهم .

كلا الرأيين خاطئ . بينما يمكن القول بأن كل النشاط البشري هو حقيقة اعتداء علي البيئة ، فإنه ليست الحالة التي تجعله بالضرورة الأسوأ . الريف الإنجليزي يمثل نتيجة قرون من التفاعل الإنساني مع الأرض . أحيانا يكون من الصواب اتخاذ الخطوات اللازمة للمحافظة علي بعض المناطق في حالتها الأصلية ونقاها الطبيعي : في " البرازيل " تقريبا كل الساحل الأطلسي قد استزرع ، ومن الصواب العمل علي حماية الجزء الباقي من الغابة الطبيعية . تحتاج غابة الأمطار في وادي الأمازون إلي الحماية بسبب

الاستغلال التخريبي العنيف الذي تتعرض له حتى اليوم . ولكن ليس كل استغلال ضار : للتخلص من مستنقعات الملاريا ، أو الوجود الفعلي لفيروس الجدري هو بمثابة جعل العالم مكاناً أفضل ، ولو أنه أقل من الناحية الطبيعية.

ومع ذلك ، الكثير من العمليات الصناعية لها بالفعل تأثيرات سيئة . المخلفات والعوادم تلوث الجو ، سطح الماء الباطني ، أو الانهيارات الأرضية. يساهم احتراق كل طن فحم في الأمطار الحمضية ، تآكل الأبنية القديمة ، وتدمير الغابات ، وبالنسبة للصوب الزراعية (البيوت الزجاجية) والتي قد تمثل - انطلاقاً من كل ما نعرف - نتائج في شكل كوارث في القرن الحادي والعشرين ، مثل هذه الاعتبارات يجب أن تدخل في حسابات كل متخذي القرارات . الرأي بأن هذا يرجع إلي القانون لوضع حدود لما يمكن القيام به ، وأنه في إطار تلك الحدود ، يصبح رجل الأعمال أو المدير في دائرة الأعمال حراً في فعل ما يراه الأكثر ربحية ؛ هو رأي خاطئ كما سبق توضيحه : القانون أداة غير متقنة لتحديد ما ينبغي ، وما لا ينبغي فعله ، وغالباً اعتبارات القابلية للتطبيق أو الميساسة العامة ، سوف تجعل من غير العملي أو غير الملائم سن قانون ، والذي يتحتم بالنسبة لوقائع الحالة إصداره . حقيقة عدم وجود قانون يمنع إطلاق ثاني أكسيد الكبريت إلي الجو لا يعني التكبير بأنه صحيح تماماً أن تفعل هذا عادة . تحول اعتبارات إمكانية التطبيق من تنفيذ القوانين سارية المفعول . تغطي قوانين الإزعاج أو الأذى الآثار السلبية للمناطق المجاورة ، ولكن غالباً يكون تنفيذ القانون صعباً ومكلفاً . هل يمكن لجمعية الصيد بالصنارة أن تثبت في المحكمة أن ندرة وجود الأسماك علي امتداد ساحل النهر الذي ترعاه بسبب تدفق مياه الصرف من مصنعي وليس من مصنع آخر في أعلي المجري ؟ ولكن مبدأ أن المرء

يمكنه أن يؤدي جاره ، وذلك في حالة عدم إثبات أن الأذى وضع علي باب المرء بل في داخله ، مثل هذا المبدأ سوف يهتم بمباركته أو التصديق عليه القليل من المسؤولين .

من الملائم غياب التحفظات المفروضة قانوناً . إنها تحدد السياق الذي يعمل في إطاره رجل الأعمال أو فرد دائرة الأعمال ، والمنافسة التي عليه مواجهتها . لو أن كل شخص آخر سرب أو أطلق ثاني أكسيد الكبريت ، فإنني لا أستطيع تحمل إدخال جهاز باهظ التكاليف لكي يمتص الانبعاثات الصادرة عن مصنعي . ومع ذلك ، سوف لا يكون لذلك تأثير يذكر في جو مشحون بالفعل بالملوثات . عملائي ليسوا مستعدين للدفع مقابل أن تكون نقيا بيئياً ، وأن الفائدة الفعلية سوف تكون هامشية . وحتى مع وجود قوانين تفرض رقابة صارمة علي الانبعاثات ، فإننا سوف نفقد تقريبا أعمالنا مع دول العالم الثالث ، التي ليست علي هذه المستوي من الدقة والصعوبة في تلبية متطلبات البيئة .

توجد قوة في هذه المناقشات ، ولكنها لم تته الموضوع . في أي وقت ، يلاحظ أننا نوضع في موقف ليس من صنعنا ، وأنه يجب علينا أن نعيش في العالم كما هو ، وليس كما نتمنى أن يكون . نحن لا نحتاج إلي أن نكون متطابقين تماماً مع العالم . بعض الحركات صريحة ، علي الأقل لكي تراقب ، وربما لتهدئة أو لتخفيف الآثار العكسية لأنشطتها . الإهمال وليس الاقتصاد هو المسئول غالباً عن أسوأ حالات التلوث . كثير من تدفقات الصرف الصناعي يمكن أن يعاد تدويرها ، أو جعلها أقل ضرراً قبل صرفها . غالباً ، يمكن عمليا ، التخفيف من آثارها " بيولوجيا " فقط إذا أخذنا الوقت الكافي وبدلنا المجهود لاكتشاف البكتريا التي لها الشهية المناسبة . كما

أن الضغط من أجل الممارسة الأفضل من الأمور الفعالة بمضي الوقت لرفع مستوى المعايير علي المستوي المحلي ، أو علي مستوي الصناعة ككل

القسم التاسع

الاعتبارات التي علي فرد دائرة الأعمال أن يضعها في ذهنه تتشكل من خلال الدور الذي يقوم به كعامل ، زميل ، مدير ، أو عضو مجلس إدارة . إن عليه واجبات تجاه رؤسائه . تجاه مديره ، تجاه المساهمين ، والتي بالتأكيد تحد من حريته في التصرف ، والتي يمكن أيضا ألا تترك له بديلاً للاختيار . ولكنه غالباً ضحية صورة ذهنية زائفة والتي تشوه الصورة التي يشكلها عن نفسه وعن موقفه . لقد أجبر علي الاعتقاد بأنه لا يملك حرية التصرف ، أو أن واجبه الأساسي يتمثل في تعظيم أرباح المساهمين . ومع ذلك ، يشعر بأن المناقشات ليست كلها ذو اتجاه واحد ، ويود أن يكون قادراً علي التفكير بوضوح خلال متاهة من المسؤوليات المتصارعة . يمكن عمل هذا ولكن ليس سهلاً . غالباً لا يوجد طريق واحد محدد المعالم لأداء الواجب ، وعلي فرد دائرة العمل أن يوازن بين الالتزامات المتصارعة . ولكن ذلك ، ليس شيئاً جديداً ، نحن معتادون علي معضلات الحياة الخاصة . وعلي الرغم من أن حلولها ليست سهلة ، فإننا أحياناً نكون قادرين علي إدراك ما يجب علينا القيام به . ينطبق نفس الشيء علي الحياة في منظمات الأعمال . إذا استطعنا أن نفهم ، بدون تشويه الطبيعة الحقيقية للتعاملات في منظمات الأعمال ، فإننا نستطيع محاولة التفكير حول الالتزامات المختلفة التي تتدفق من تلك التعاملات . الهدف من هذا الفصل مساعدة فرد منظمات الأعمال علي ممارسة ذلك ؛ وليس تزويده بإجابات سهلة ، ولكن مساعدته علي المهمة الصعبة في الوصول إلي إجابته الخاصة بطريقته الذاتية .

أسئلة للمراجع والمناقشة

- 1- قيم انتقاديا الاعتقاد الواسع الانتشار بأن الالتزام الوحيد للفرد دائرة الأعمال يتمثل في تعظيم الأرباح داخل الإطار القانوني .
- 2- يكتب Lucas بأن ' الأعمال أساساً نشاط تعاوني ' وأن ' دور الفرد في دائرة الأعمال يتحد اجتماعياً في ضوء الخدمات التي يقدمها إلى الآخرين . ' هل توافق على هذين الاقتراحين ، وإذا كان كذلك ، ما هي مضامينها بالنسبة لأخلاقيات منظمات الأعمال ؟
- 3- طبقاً لرأي Lucas يمكن أن يكون لدى أفراد منظمات الأعمال التزامات تجاه إحدى عشرة مجموعة أو أشياء مختلفة : هل بعض الالتزامات التي حددها Lucas نمطياً أكثر أهمية من الأخرى ؟ هل توجد مصادر أخرى للالتزام الذي يمكن أن تضاف إلى قائمته ؟ هل يمكن إسقاط أي شيء من القائمة ؟
- 4- بالنسبة لكل من الفئات التي حددها Lucas ، أعط مثلاً عن التزام محدد التي يمكن أن يكون من مهام منظمات الأعمال ؟
- 5- قيم انتقاديا الفكرة القائلة أصحاب الأسهم يمتلكون الشركة . فإين التزاماتها تجاههم ضئيلة جداً . هل توافق Lucas بأن أصحاب الأسهم عليهم واجبات ؟ إذا كان كذلك ، ما هي تلك الواجبات ؟
- 6- ما الالتزامات التي يتحملها أصحاب الأعمال تجاه العاملين ؟ وما تلك التي يتحملها العمال تجاه أصحاب الأعمال ؟ هل للعاملين الحق في حصة في الأرباح ؟
- 7- في هذا الفصل ، أجرى Lucas مسحاً على المسئوليات المتنوعة لأفراد منظمات الأعمال . هل وجدت منهجه شاملاً ومعاوناً ؟ فسر لماذا ' نعم ' أو لماذا ' لا ' ؟ هل توجد أية مشكلات أو موضوعات قد تخطأها ، أو هل توجد له أية نقاط محددة والتي لا توافق عليها ؟

المراجع

REFERENCES :

- Handy, C. B. (1995) *The Empty Raincoat* (London: Arrow Business).
- Sorell, T., and J. Hendry/ (1994) *Business Ethics* (Oxford: Butterworth-Heinemann).

SUGGESTIONS FOR FURTHER READING

In "The Social Responsibility of Business Is to Increase Its Profits," *New York Times Magazine*, September 13, 1970, Milton Friedman provides the classic statement of the position that Lucas argues against. There are many critical discussions of Friedman's ideas; one of the best is Thomas Carson, "Friedman's Theory of Corporate Social Responsibility," *Business and Professional Ethics Journal* 12 (Spring 1993). Kenneth E. Goodpaster, "Business Ethics and Stakeholder Analysis," *Business Ethics Quarterly* 1 (January 1991) discusses the obligations of managers to stockholders and other stakeholders. See also Rogene A. Buchholz and Sandra B. Rosenthal, "Social Responsibility and Business Ethics," in Robert E. Frederick, ed., *A Companion to Business Ethics* (Blackwell 1999), and Glenn Martin, "Once Again: Why Should Business Be Ethical?" *Business and Professional Ethics Journal* 17 (Winter 1998). Two useful essays on business ethics by distinguished economists are Kenneth J. Arrow, "Social Responsibility and Economic Efficiency," *Public Policy* 21 (Summer 1973), and Amartya Sen, "Does Business Ethics Make Economic Sense?" *Business Ethics Quarterly* 3 (January 1993).